تحول قطاع التأمين الجزائري نحو اقتصاد السوق بين ثقل الواقع وطموح المستقبل

–قراءة الإصلاحات الهيكلية المنتهجة على ضوء المخططات التنموية–

The turning of the Algerian insurance market towards market economy between the weight of reality and the ambitions of the future (reading the advocated structural reforms on the light of the developmental plans)

د / بلحيمر براهيم أستاذ التعليم العالي بالمركز الجامعي تيبازة.

د / قندوز طارق عضو الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين بجامعة الجزائر03

ملخص

بحلول الألفية الثالثة تبينالاتجاه الجيّد لسوق الطاقة العالمي، مما حفّز الحكومة الجزائرية على صياغة برامج طموحة طويلة المدى، حيث عرفت إطلاق المخططات الخماسية التنموية، على غرار برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001–2004) بغلاف 6.9 مليار دولار، ثم مشروع دعم النمو الإقتصادي (2005–2009) بقيمة 150 مليار دولار، وكذلك مخطط الإستمار العمومي (2010–2014) المقدر بـ 286 مليار دولار، وفي هذا السياق، تزمع هذه الورقات البحثية، للوقوف على مدى إستفادة فروع قطاع التأمين الجزائري، من المبالغ المنفقة على تمويل مشاريع الإستثمار للفترة 2001–2014. لاسيما بعد التحولات الهيكلية العميقة التي مسّت القطاع، من خلال القانون رقم 04/06 الصادر في 20 فيفري 2006 المعدل والمكمل للقانون رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، ومن ثم نقوم بدراسة العلاقة بين الإصلاحات الهيكلية المنتهجة في سوق التأمين الجزائري، وذلك على ضوء تغذية المخططات الخماسية التنموية، والمقياس هنا هو مدى تحسن التنافسية الدولية للقطاع من حيث: حجم الأقساط المكتتبة، نسبة الكثافة، معدل الإختراق.

كلمات مفتاحية: المخططات الخماسية التنموية، الإصلاحات الهيكلية، قطاع التأمين الجزائري، حجم الأقساط المكتتبة، نسبة الكثافة، معدل الإختراق.

Abstract :

The good trend of the global enrgy market is confirmed by the coming of the third millinium, As a consequence , the Allgerian government is prompted to formulate a long term ambitious programmes , where it launched the five years developmental plans such as the commercial recovery program (2001-2004) with 6.9 billion dollars , then the economical growth supporting project (2005-2009) with 150 billion dollars , and finally the public investment plan (2010-2014) which is

estimated at 286 billion dollars . In this context , these research papers aim to stand on to what extent are the Algerian insurance sector benefited from the money spent on financin g investment projects from 2001 to 2014 especially after the deep structural reforms which touched the sector through law N 06/04 issued on 20th , February 2006 amending and completing law N 09/07 dated on 25th,January 1995 ; therfore , this study aims to clarify the relation ship between the advocated structural reforms in the Algerian insurance market on the light of feeding the five years developmental plan and the scale here is the extent to which the sector's international competitveness is improved in terms of : the volume of written premiums , density ratio and penetration rate .

Key words : The five years developmental plans Structural reforms The Algerian insurance market The volume of written premiums Density ratio Penetration rate

مقدمة

إن الدور الإدخاريوالإستثماري المنوط بشركات التأمين جعلها تحظى بثقة زبائنها عبر العالم، فهي تعيد إستثمار تلك المبالغ المالية المدخرة سواء قصيرة أو طويلة الأجل، مكنها من تحقيق عوائد تسمح بتقوية قدرتها على تأدية إلتزاماتها، وفي النهاية يحصل المؤمن له أو المستفيد على التعويض الذي يتمثل في الأقساط المجمعة مضافا إليها جزء من عائد الإستثمار، ذلك أن التعويض الذي سيحصل عليه المستفيد عادة ما يكون أكبر من مجموع الأقساط المحصلة، أما الفرق فيتمثل في عائد إستثمار الأقساط المجمعة في شكل مدخرات تم إستثمارها، وبهذا يعتبر التأمين محركا ديناميكيا للتطور الإقتصادي.

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي مسّتها رياح التغيير، حيث طبقت سلسلة من برامج الإصلاح الإقتصادي، كضرورة ملحة فرضتها قيود إجتماعية وحتميات سياسية وضغوط دولية من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث نتج عن ذلك الإنتقال التدريجي من مرحلة النهج الإشتراكي الموجه إلى الإقتصاد الليبرالي الحر القائم على ميكانيزمات السوق وفق قاعدة العرض والطلب، تماشيا مع التحولات الهيكلية العميقة، لتسهيل الإنخراط في الإقتصاد العالمي.

بعد أن أظهرت إصلاحات فترة الثمانينيات التي تم إدخالها على الإقتصاد الجزائري محدوديتها، إضطرت السلطات في مطلع التسعينيات اللجوء إلى المؤسسات الدولية، ممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، عن طريق برامج التقشف للتثبيت والتصحيح الهيكليين (1994-1998)، للحصول على قروض ومساعدات ميسرة، لسد العجز الفادح في مخزون البلاد من العملات الأجنبية، ومن ثم تحقيق التوازن المالي في ميزان المدفوعات وميزانية الحكومة، وتقليص حجم المديونية الخارجية، تمهيدا للإنتقال من إقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق.

بعد سنة 1998 طبقت الجزائر برامج غير مدعومة بشكل مباشر، ولكنها تسير في إتجاه البرامج المدعومة الأخيرة، وخاصة برنامج التعديل الهيكلي، بحيث أنه إنطلاقا من سنة 1999 إستعادت الدولة دورها الإقتصادي، والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الإستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري، مما حفز الدولة على صياغة برامج طموحة وطويلة المدى، فمثلا بلغ الطلب العالمي على النفط 86.94 مليون برميل يوميا نهاية عام 2010.

عرفت التأمينات الوطنية تغيرات عديدة منذ الإستقلال، ومرت بمراحل نوعية متتابعة في الأعوام 1963؛ 1966؛ 1980، تأثرت كلها بالتوجهات الإقتصادية للبلاد، وتميز العقد الأخير من القرن الماضي بعدة تطورات، كان أهمها إصدار القانون 07/95 المؤرخ في 25-1-1995، ونتيجة حتمية للضغوط الداخلية والمشروطية الخارجية، إذ رخّص لشركات التأمين بممارسة جميع عمليات التأمين، وأخيرا الأمر 04/06 المؤرخ في 20-2-2006 المعدل والمتمم للأمر السابق، والذي شكل خارطة طريق لمختلف المتعاملين، وبعد عام 2006 تم تطوير الإطار التنظيمي، بنشر عدة مراسيم تنفيذية وقرارات متعلقة بمزاولة عقود الإكتتاب، مما أعطى آفاقا خصبة ونفسا جديدا للمنافسة التأمينية بين العارضين.

وفي هذا الشأن، كان لابد على السلطات الوصية إعادة تنظيم صناعة التأمين الوطنية، تمثلت أساساً في حزمة الإجراءات التشريعية والتدابير الإدارية كثورة إصلاحية، كلّلت في الأخير بفتح مجال التأمين عن طريق إصدار المرسوم رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، تم على إثره تثبيت التنافس مع المتعاملين الخواص، من خلال السماح للشركات الأجنبية بممارسة نشاط التأمين. في هذا الإطار، ولتدارك النقائص والإختلالات التي عرفها القطاع، تمّت مراجعة قانون التأمينات، حيث أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 04/06 الصادر في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر السابق، وذلك بهدف تعميق الإنفتاح وتسريع وتيرة عملية تحرير السوق، الأمر الذي من شأنه أن يشكل خارطة طريق لمختلف المتعاملين، إضافة إلى وجود دواعي كثيرة ومبررات أخرى مختلفة، منها تحسين أداء القطاع، ومواجهة تحديات الإستحقاقات الدولية، كتغير قواعد اللعبة التنافسية في بيئة القرن الحادي والعشرين، التي تتسم بالتكتلات الإقليمية والتحالفات الإندماجية بين الشركات العالمية.

شهد النشاط التأميني بالجزائر تطورات ملموسة خلال الفترة من عام 1995 إلى غاية سنة 2012 من حيث النتائج التقنية: إعادة التأمين، حجم الأقساط المكتتبة، الشبكة التجارية، التعويضات عن الخسائر الجسمانية والمادية،الديون الفنية، والنتائج المالية والمحاسبية. بالإضافة إلى عدد

العارضين، القوانين والتشريعات، هيئات الرقابة والإشراف، تؤشر هذه التحولات على طموح الجهات الوصية في إحداث تغييرات جذرية على المنظومة التأمينية.

في هذا الإطار، بدأت المعالم الجوهرية لملامح لمشكلة البحث تبرز بكافة أبعادها وتتبلور بجميع جوانبها، ويتبادر إلى أذهاننا في هذا المقام صياغة السؤال المحوري الذي يطرح نفسه بإلحاح كالتالي: **<<في غضون الإصلاحات الإقتصادية المنتهجة من القانون 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر 07/95 الصادر في 25 جانفي 1995، ما مدى إنتفاع سوق التأمين الجزائري من إطلاق مشاريع الإستثمار للمخططات الخماسية التنموية، وذلك على ضوء المؤشرات الأداء الإكتتابي (الأقساط المكتتبة، نسبة الكثافة، معدل الإختراق)؟>>.**

ترمي هذه الدراسة إلى تشخيص أمراض قطاع التأمين الجزائري في غضون تحديات العولمة المالية وتداعيات التحول نحو الانفتاح الليبرالي، وما قد ينجر عنه من مكاسب أو تهديدات. وبالتالي امكانية الوصول إلى حلول جذرية للمشاكل التي يتخبط فيها المتعاملون سواء من القطاع العام أو الخاص على حد سواء.

وفي هذا السياق، تكتسي هذه الورقات البحثية أهمية بالغة، لأنها تستقرءالأرقام والإحصائيات المتوفرة خلال السلسلة الزمنية 1995-2012، إذ أنها تربط العلاقة بين حجم التأمينات بالجزائر سواء الحقيقي أو الكامن من ناحية، والمكاسب الهائلة التي تتمخض عنها المخططات الخماسية التنموية، على غرار توفير ملايين المناصب، البنى التحتية، الوحدات السكنية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القروض الإستهلاكية، ... إلخ من جهة أخرى.

اعتمدت الورقة البحثية على مزيج متكامل ومتناسق من مناهج البحث العلمي:

- المنهج الاستدلالي: اعتمدنا على طريقة الاستنباط من خلال اسقاط العديد من القوانين والنظريات والقواعد المتفق عليها في مهنة التأمينات، وأيضا طريقة الاستقراء عن طريق تعميم نتائج الدراسة على جميع فروع التأمينات (الممتلكات، الأشخاص).
- المنهج الوصفي: من خلال جمع وتحليل قواعد بيانات قطاع التأمين الجزائري، وبالتالي تفسير تباين سلوك الظاهرة المدروسة والتنبؤ بمحدداتها في المستقبل.

المحور 1/ إستعراض للمخططات الخماسية التنموية للفترة 2001-2014

يعتبر عقد التسعينيات بمثابة اللبنة الأساسية للإصلاحات البنيوية، حيث إتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات المتشددة ذات طابع إنكماشي للسياسات النقدية والمالية، مستفيدة من درس أزمة 1986، وتشمل[1]: إعطاء إستقلالية أكبر للمؤسسات العمومية في التمويل والتسيير، والإنسحاب

التدريجي للدولة، وكذلك إخضاعها في عملها لقواعد العرض والطلب والمنافسة والمردودية المالية؛ وضع قانون لجذب الإستثمار المحلي والأجنبي؛ إصلاح النظام المصرفي والمالي بإنشاء المؤسسات خاصة.

وقد سجل الإقتصاد الجزائري مؤشرات جيدة نسبيا، لاسيما في سياسة الإستثمارات العمومية الرامية إلى تنويع بنية الإقتصاد الوطني، حيث ذكر معهد التمويل الدولي Institute of International Finance في تقريره الصادر عام 2013، أن الجزائر تحتل المرتبة الرابعة كأكبر إقتصاد عربي عام 2012.[(2)]

أولا: مخطط الإنعاش الإقتصادي 2001–2004

جدول –1– المخصصات المالية للإنعاش الإقتصادي للفترة 2001–2004 (مليار دينار)

	2001	2002	2003	2004	المجموع بالمبالغ	المجموع بالنسب %
الأشغال كبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30	15	–	–	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	524.7	100

المصدر: الموقع الشبكي للمجلس الوطني الإقتصاديوالإجتماعي (5–6–2013)

إستغلالاً للتحسن في الوضعية المالية تم تسطير برنامج لإنعاش المحيط الإقتصادي، من خلال دعم النشاطات المنتجة للثروة، والموفرة لمناصب الشغل، والحد من الفقر، ومحاربة البطالة والتضخم، ودعم التوازن الجهوي، وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية، وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري والنقل والمنشآت القاعدية. ومن ثم فإن هذا البرنامج يعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة الصعبة، وإعطاء نفس جديد وتحقيق قفزة نوعية لتسريع وتيرة الإقتصاد، وتحريك آلة الإنتاج الوطني، وإستدامة التوازنات الكلية، إذ سخر له غلاف مالي إستهلك 6.9 مليار دولار تعادل 525 مليار دينار.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية إستوعب نسبة 40.1% من الإجمالي، يدل ذلك على عزم الدولة في التأسيس لمحيط ملائم للنهوض بالنشاط

الصناعي والفلاحي والتجاري. ثم يأتي بعد ذلك قطاع التنمية المحلية والبشرية بـ 38.8%، نظرا لما يكتسيه هذا الجانب من أهمية بالغة في تحسين الظروف الإجتماعية وتدعيم سبل التنمية الشاملة. ثم الفلاحة والصيد البحري بـ 12.4،% بإنشاء صندوق تنمية الجنوب بغلاف مالي قدره 25 مليار دينار. ثم برنامج دعم الإصلاحات بنسبة 8.6% والذي وجه أساسا إلى ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009

جدول -2- المخصصات المالية لدعم النمو الإقتصادي للفترة 2005-2009(مليار دينار)

القطاعات	المجموع بالمبالغ	المجموع بالنسب %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الإقتصادية	337.2	8
برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للإتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: الموقع الشبكي للوزارة الأولى (4-4-2013)

أعتبر هذا المخطط خطوة غير مسبوقة في التاريخ الإقتصادي الجزائري، من حيث قيمته المرتفعة، ويتضمن محورين، الأول يقوم على التوسع في الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار، رصد له غلاف قدره 55 مليار دولار أي حوالي 4202.7 مليار دينار، أعطيت الأولوية فيه لتدعيم البنية التحتية، وتنشيط القطاعات الإقتصادية، ومكافحة البطالة، أما الثاني فيقوم على التحكم في النفقات الجارية، بالحفاظ على إستقرار كتلة الأجور، وتحسين إدارة الدين العام، ومن خلال هذا البرنامج تم بعث عديد المشاريع مع شركاء أجانب، منها الطريق السيار، وإنجاز مليون وحدة سكنية، وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز، وتطوير الزراعة (الأمن الغذائي)، وتحلية مياه البحر، إضافة إلى طرح برنامج تنمية الهضاب العليا والجنوب.

من خلال الجدول، نلاحظ أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان يهيمن على أكبر نسبة من المجموع بـ 40.5%، عن طريق تجويد مستوى الحياة للأفراد بتأهيل المرافق (الصحية، السكنية، التعليمية، الأمنية، الرياضية، الثقافية)، ثم يتبعه برنامج تحديث المنشآت القاعدية بمبلغ 1703.1

مليار دينار، بإعتباره عامل مفصلي في تحريك وتحفيز جهاز العرض. ثم يأتي برنامج دعم التنمية الإقتصادية، وهو مبلغ ضئيل جدا مقارنة مع متطلبات الإقلاع، أما برنامج توسيع الخدمات العامة، فخصصت لها الجهات الوصية قيمة 204 مليار دينار، نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الإقتصاديوالإجتماعي.

ثالثا: برنامج الإستثمار العمومي 2010-2014

إمتدادا للمخططات التنموية السالفة المعلن عنها منذ مطلع الألفية الثالثة، أعلنت السلطات المركزية عزمها رصد غلاف مالي يناهز 286 مليار دولار أو ما يمثل 222 مليار أورو كتكلفة إجمالية، والتي تعادل ضعفي الناتج الداخلي الحالي للجزائر لتجسيد البرنامج الخماسي، بإطلاق مشاريع جديدة حشد لها مبلغ 156 مليار دولار، وإستكمال المشاريع الكبرى الجارية عبئ لها مبلغ 130 مليار دولار. وعند قراءة محتوى مخطط الـ PIP، الذي يندرج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني، يتجلى سعي الحكومة لبلوغ هدف إستراتيجي، هو مقاربة تنويع بنية الإقتصاد الوطني، مع برمجة إنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة لإضفاء ديناميكية عصرية، حيث خصصت 4 ملايير أورو (إنشاء قرابة 40 ألف مؤسسة سنويا توفر 1.4 مليون منصب شغل حتى مطلع 2014)، وهذه الحركية تأتي في سياق الجهود الحكومية المبذولة من أجل ترقية مناخ الأعمال وتسهيل جلب أكبر عدد ممكن من الأجانب للسوق الوطنية، وتفادي التوجه نحو الإستيراد بفاتورته المكلفة، كما تم رصد مبلغ 13 مليار دولار لدعم تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDA[3].

المحور الثاني: عرض المعايير الأدائية للقطاع للفترة 1995-2012 إن سمة الهشاشة لا تزال قائمة رغم الإمكانات الهائلة المسخّرة لمنظومة هامة بهذا الوزن، حيث يعدّ القطاع آلة منشّطة للإستثمار لو جرى توظيفها على النحو الأكمل، وسط إنتقادات لاذعة لمتخصصين يجزمون أنّ الإصلاحات غير كافية والقطاع بحاجة إلى إصلاح عميق[4]:

جدول -3- المؤشرات الأدائية لسوق التأمين الجزائري للفترة 1995-2012مليون دينار

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
إجمالي الأقساط:	13028	15068	15600	16027	17139	19489	21783	28985	31311
الترتيب العالمي	-	64	66	66	68	88/69	72	68	71
معدل الكثافة: دولار للفرد	9.74	9.79	9.43	9.42	8.36	8.52	8.96	11.37	13.03
الترتيب العالمي	-	75	79	81	80	88/82	83	83	82

معدل الإختراق (%)	0.67	0.58	0.58	0.59	0.54	0.49	0.52	0.64	0.59
الترتيب العالمي	–	76	81	84	80	86	88	86	85
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي الأقساط: مليون دينار	35758	41620	46474	53789	67884	77339	80660	87300	99900
الترتيب العالمي	65	64	68	71	65	70	61	64	67
معدل الكثافة: دولار للفرد	15.12	16.58	16.84	22.5	31.0	32.0	32.8	33.0	34.3
الترتيب العالمي	81	80	81	82	80	82	81	81	81
معدل الإختراق (%)	0.6	0.55	0.55	0.57	0.61	0.7	0.8	0.7	0.67
الترتيب العالمي	86	87	86	61	86	86	67	80	85

المصدر: مديرية التأمينات بوزارة المالية، المجلس الوطني للتأمينات، مجلة سيجما السويسرية، 2013

إن تقييم مستوى أداء شركاتالتأمين في الجزائر، يتم من خلال نتائج العمليات التأمينية التقنية، إذ يتطلّب الأمر دراسة المؤشرات المعروفة في القطاع، وخلافا للمستوى النوعي الذي بلغته منظومة التأمينات في دول الجوار، يشكو سوق التأمينات في الجزائر من تخبط مزمن في مآزق بالجملة.

يرجع الناشطون بقطاع التأمين ضعف رقم الأعمال الذي تحققه شركات التأمين الجزائرية إلى عدة عوامل، أبرزها سوء التنظيم، وكذا سلسلة التخفيضات العشوائية للتكاليف، والتي أضرت بتوازنات القطاع في ديارنا، بيد أنّ متعاملين يبدون تفاؤلا بآفاق السوق وقابليتها للتطور، شريطة تدارك السلطات، وعملها على تذليل العقبات، وإذكاء التنافسية أمام شركات التأمين، دون تمييز بين المؤسسات العامة والخاصة.

المحور الثالث: تحليل الحصيلة على ضوء الإمكانات الكامنة والأوراق الرابحة

من الجدول السابق، نقدم التوصيفات والتحليلات وزوايا النظر التالية(5):

1- مؤشرإجمالي الأقساط المكتتبة

إرتفع رقم أعمال قطاع التأمينات الوطني بنسبة تعادل 14.1%، بحيث بلغ 99.9 مليار دينار سنة 2012 مقارنة بعام 2011، ويفوق هذا النمو ذلك المتوقع من قبل المجلس الوطني للتأمينات الذي كان يراهن على إرتفاع بنسبة 11% أي 95.7 مليار دينار من منح التأمينات الممنوحة سنة 2012. وحقق القطاع سنة 2011 رقم أعمال بقيمة 87.3 مليار دينار بزيادة قدرها 7% مقارنة مع

عام 2010، وتوجد بالجزائر حاليا 23 شركة تأمين من بينها سبع شركات للتأمين على الأشخاص. وإذا رجعنا نصف قرن إلى الوراء، فإن رقم أعمال القطاع كان يبلغ 71 مليون دينار سنة 1964، وبدأ في الإرتفاع تدريجيا حيث بلغ 10 ملايير دينار سنة1994، ثم 13.1 مليار دينار سنة 1995، وبعدها 41.6 مليار دينار سنة 2005، ليبلغ تقريبا 100 مليار دينار سنة 2012. ويتضح للوهلة الأولى، أن سوق التأمين الجزائري قد حقّق تطورا ملحوظا من حيث معدل النمو السنوي لإجمالي حجم الأقساط المكتتبة الذي بلغ زهاء 37% (أي يتوفر على هامش تطور معتبر)، منتقلا بوتيرة محسوسة ومتزايدة بلغت حدود 666%، أي أن رقم الأعمال إنتقل من 13028 مليون دينار تترجم قيمة 274 مليون دولار عام 1995 ليرتفع إلى حوالي 100 مليار دج تترجم قيمة 1250 مليون دولار عام 2012، مسجلا إنتعاشافي العملياتمقارنة مع السنوات الفارطة وصلت زيادته الصافية خلال نفس الفترة 86872 مليون دينار، حيث سجلت كل الفروع والشعب إرتفاعاوإنتعاشا في حجم نشاطاتها بنسب متفاوتة.

ويرجع الخبراء هذه المحصلة الإيجابية نسبيا في القيمة الإجمالية لمنح التأمينات إلى عدة عوامل وأسباب نذكر من أهمها:

– الإصلاح الهيكلي للقانون 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، الذي أقحم الشركات في المنافسة، وبالخصوص بعد فصل تأمينات الأضرار عن الأشخاص، مما سمحبإعادة تنظيم السوق، فهذه الأرقام مرشحة للإرتفاع خلال السنوات القادمة، مع دخول شركات تتوفر على خبرة حقيقية وتوفير منتجات حديثة في مجال التأمين، ومع تثبيت ميكانيزمات التنافس النزيه. وفي هذا الإطار، إستبعدت الحكومة اللجوء إلى خوصصة الشركات العمومية كحل لترقية القطاع.

– تزامن توقيت الإصلاحات مع إطلاق برامج النفقات العمومية ذات الطابع التوسعي (2001–2014)، حيث إستفادت غالبية الفروع من المخططات الخماسية التنموية، والحقيقة أن الإقتصاد الجزائري يشهد حركية كبيرة، لذلك فالحاجة ماسّة إلى متدخلين مؤهلين قادرين على المساهمة في رفع عدد نقاط البيع، ومنتجات التأمين المقترحة في مختلف القطاعات للمواطنين والمتعاملين.

– توسع قنوات التوزيع باعتماد صيغة صيرفة التأمين من سنة إلى أخرى، حيث تعمل إلى جنب وسطاء التأمين التقليديين، وهو ما مكن من تحريك الطلب نوعا ما. والجدير بالتنويه، أن تطوير قطاع التأمينات مرتبط بتطوير السوق المالية، وبروز بنوك التأمينات موازاة مع أعمال إتصال مكثفة،

لكن مع ذلك يبقى معدل التغطية بمتوسط نقطة بيع لكل 28000 ساكن (عجز)، مقابل نسبة عالمية تقدر بنقطة بيع واحدة لكل 5000 نسمة.

– الإنتشار الواسع لقروض السيارات، أدت إلى إتساع الحظيرة الوطنية للسيارات بشكل ملفت للإنتباه في السنوات الأخيرة، كما أن إزدهار عملية بيع السيارات بالتقسيط بواسطة البنوك، والتي تشترط عقد التأمين كل الأخطار.

– إرتفاع تعريفة تأمين السيارات عدة مرات، أهمها الزيادة التي تمت في 1 جانفي 1995 بـ 30% ثم 40% في سنة 1998، والتي تخص المسؤولية المدنية (تأمين السيارات يندرج ضمن التأمينات الإجبارية)، وتطالب شركات التأمين من سلطة الضبط بوزارة المالية بتطبيق بنود الإتفاق المبرم في صيف 2011 بين المؤمنين لتحديد سقف التخفيضات بالنسبة للتأمينات على السيارات التي إعتبروها مفرطة، فهناك طلب ملح برفع سعر أحد مكونات التأمين على السيارات –المسؤولية المدنية– المقدرة حاليا بـ 1500 دينار.

– تسويق شركات التأمين بصيغة جديدة لتأمين السيارات الأقل من 05 سنوات بعقد كل الأضرار بين 2 و4 ملايين دينار جزائري، والتي كانت تخص السيارات التي لا يقل عمرها عن 05 سنوات فقط.

– دخول قرار إلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية حيز التطبيق إبتداءا من سبتمبر 2004، والذي يلزم التأمين على الأملاك العقارية.

– كثرة الكوارث الطبيعية التي عرفتها البلاد في السنوات الأخيرة (فيضانات باب الواد، زلزال بومرداس)، رفعت نوعا ما من درجة الوعي التأميني للأفراد بغرض حماية ممتلكاتهم.

– فرض عقد تأمين السفر للراغبين في الحصول على تأشيرة إلى إحدى دول الإتحاد الأوروبي إبتداءً من سنة 2003، والقطاع يراهن كثيرا على شركات تأمين الأشخاص الجديدة من أجلإستغلال السوق.

– الحركية التي عرفتها قروض الإستهلاك، والتي تشترط إظهار عقد التأمين بالنسبة للراغبين في شراء عقار، إضافة إلى التأمين على القروض.

– تطبيق مخطط الدعم الفلاحي، والذي يشترط التأمين ضد الأخطار الفلاحية، على الفلاحين الراغبين في الإستفادة من الإعانات والخدمات التي يقدمها.

في نفس النسق التحليلي لمحتوى الجدول، يمكن القول أن الإعتماد على مؤشر معدل نمو الإنتاج الوطني من التأمينات من سنة إلى أخرى هو عامل غير حاسم في الحكم النهائي عن ثمرة

الإصلاحات بل مضلل، فمن الجدول نقرأ المنحى التصاعدي اللافت للنظر لعوائد العلاوات، بالإضافة إلى التحسّن النوعي لأداء المتعاملين، لكن عند رصد موقع ووزن الجزائر ضمن التأمينات الدولية نجدها بعيدة عن المعايير العالمية، حيث تحتل مراتب ذيلية متأخرة، إذ جاءت في المركز 67 من أصل 88 بلد شملته الدراسة المسحية التي قامت بها مجلة Sigma السويسرية المتخصصة في سوق التأمين الدولي المعتمدة من طرف الإتحاد الدولي لشركات التأمين بلندن في تقرير عام 2012، بحصة سوقية 0.03% تكاد تنعدم وتؤول إلى الصفر، وضمن سوق التأمين الإفريقي 1.61% فقط، حيث تحتل المركز الخامس على الصعيد القاري أي إفريقياً، والسادس على النطاق الإقليمي أي عربياً. إذن تكشف لغة الأرقام مدى ضعف الأداء الإكتتابي للشركات الناشطة بالقطاع، وما يطرح علامة إستفهام وتعجب عن دور القطاعين العمومي والخاص بشكليه المحلي والأجنبي في ترقية الصناعة التأمينية بالجزائر، وما يزيد الأمر موضوعية بعيدا عن التحامل هو عدم الإستفادة من ضخ تلك الأغلفة المالية الموجهة لتمويل المخططات الخماسية للحكومة.

2- مؤشري الإختراق والكثافة

إنّ مؤشري الكثافة والإختراق يستعملان كمقياس لتقييم الوضعية الإقتصادية الكلية لسوق التأمين. ولقياس هذا الأخير، نستخدم مجاميع أقساط التأمين المكتتبة لكل عام كمؤشر لأداء السوق، حيث أن أهمية نشاط التأمين في الإقتصاد الوطني لأي بلد يقاس من خلال هذين المؤشرين. فمؤشر الإختراق يصطلح عليه كذلك بمعدل الإنتشار أو التغلغل، ليعكس مساهمة أو حصة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام، وهو حاصل قسمة رقم الأعمال الإجمالي للتأمين خارج الموافقات الدولية (مجموع الأقساط المكتتبة) إلى الناتج الداخلي الخام. فإذا كانت النسبة مرتفعة فذلك يدل على سرعة نموه، وبصفة عامة تكون الدول متقدمة وأكثر حداثة عندما تكون حصص التأمين في الناتج الداخلي الخام مرتفعة أو أعلى النسب، بينما تكون الدول متخلفة أو أقل تقدما عندما تكون مساهمة التأمين في الناتج الداخلي الخام لديها منخفضة وغير معبّرة،وهذه النسبة تعتبر معيارا لتقدم الإقتصاد. أما مؤشر الكثافةفيقصد به ما يخصصه الفرد سنويا لينفقه على طلب منتجات التأمين، أي الإنفاق على شراء الحماية التأمينية، ومنه فهي تعبر عن إجمالي الأقساط المتحقق في البلد منسوبا إلى عدد السكان(6).

إنّ مؤشر الإختراق ضعيف جدا رغم تذبذباته، فمن 0.49% عام 2000 إلى 0.8% عام 2010 ليتقلص متراجعا إلى 0.67% عام 2012 مترجما بذلك الترتيب العالمي في الرتبة 85، ليظل بعيد تماما عن المستويات الدولية والقارية المقدرة بـ 6.5%، 3.65%، وهذا مقابل معدلات أكثر إرتفاعا

لدول الجوار. ومن ثم تبقى نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الخام بالجزائر أقل من 1%، فهي متدنية ومقلقة بكافة المقاييس، ولا تعكس القدرات الموجودة والإمكانات المتاحة التي يتمتع بها، ولا تمثل النمو المحقق في مختلف القطاعات الإقتصادية خارج المحروقات.

وحسب المجلس الوطني للتأمينات وجمعية البنوك والمؤسسات المالية، يسهم قطاع التأمينات من خلال شركاته الـ 21 وتعاضديتيه بنسبة 3% فقط في تمويل الإستثمار الوطني، وقد تراجعت هذه النسبة خلال السنوات الأخيرة، لأنها إنتقلت من 3.8% سنة 1995 إلى 3.6% سنة 2005 و3.4% سنة 2006 لتسجل 3% فقط سنة 2011. حتى وإن كانت مخصصات شركات التأمين الموجهة للإستثمار قد إرتفعت بشكل ملموس خلال نفس الفترة. فقد بلغت تلك المخصصات 22.2 مليار دينار سنة 1995 قبل أن تسجل 60.4 مليار دينار سنة 2005 و66.2 مليار دينار و140 مليار دينار سنة 2011، أما الإستثمار الوطني الذي حظي بثلاثة برامج عمومية للإستثمار منذ سنة 2001، فقد إنتقل من 580 مليار دينار سنة 1995 إلى 1661 مليار دينار سنة 2005 ثم إلى 4618 مليار دينار سنة 2011.

أما مؤشر الكثافة هو الأخر ضئيل ومتواضع للغاية، ويعتبر المواطن الجزائري من أقل شعوب منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط من حيث التغطية، حيث لا تتجاوز نسبة الإكتتاب السنوي لكل جزائري 34.3 دولار للساكن عام 2012، رغم التحسن في الإنفاق خلال هذه الفترة بسبب إرتفاع أسعار المحروقات في البورصات العالمية، حيث إنتقل دخل الفرد إلى 5414 دولار عام 2012، إلا أن النسبة تبقى بعيدة مقارنة بمعظم دول العالم (المرتبة 81)، ونشير إلى أن المعدل العالمي لهذا المؤشر يقدر بـ 655.7 دولار للساكن.

مما سبق يمكن أن نستنتج بأن المؤشرات الإيجابية التي حملها قطاع التأمين الجزائري هي صورية وشكلية، وعلى ضوء هذه النتائج تبين أن القطاع أمام رهان صعب، وقد تكبد قطاع التأمين الوطني خسائر جسيمة كفرص ضائعة ومهدورة، بسبب عزوف غالبية الجزائريين عن تأمين بيوتهم ومحلاتهم وكل أنواع الممتلكات الأخرى بإستثناء السيارات، وعدم الإقبال على طلب الخدمات التأمينية له مبررات موضوعية ومسوغات منطقية، تتمثل في المشاكل المستعصية التي يتخبط فيها، والتي تكبح جماح التعاقد مع شركات التأمين في الجزائر. وفي نفس الوقت، هناك إمكانات إستثمارية ضخمة يتمتع بها تؤدي إلى نموه بسرعة متزايدة، إذ يجمع الخبراء على أن سوق التأمين الجزائري يزخر بكل مقومات النهوض، فهو يمتلك مردود معتبر غير مستغل بشكل جيد مقدر بـ 7 مليار دولار (لم تصل إلى التشبّع)، وهناك مؤشرات محفزة وواعدة كقوى دافعة لتنامي قطاع

التأمينات في الجزائر، بفعل تسجيل آلاف المشاريع في قطاع البنى التحتية وزيادة عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة وطرح منتجات جديدة في المجالات العقارية وتأمين الحياة، وتزايد عدد المتعاملين في هذا المجال.

وقد أكد إتحاد التأمين وإعادة التأمين، أن رقم أعمال القطاع، قد يرتفع بخمسة أضعاف في آفاق سنة 2020 لينتقل إلى 5 ملايير دولار أي بحوالي 400 مليار دينار، ويمكن بلوغ هذا الإرتفاع في سوق التأمينات، بفضل تنويع الفاعلين في مجال التأمينات، وبروز بنك التأمين، حيث سترتفع منحة التأمين الشهرية بالنسبة للفرد الواحد إلى 3000 دينار أي 40.5 دولار سنة 2020 وهو مبلغ يعد ممكنا. ويرى العارفون بخبايا القطاع، أن تجسيد هذه الأرقام يحتاج إلى توزان في المحفظة التأمينية، على إعتبار أن الإرتفاع في رقم الأعمالمدفوع بشكل خاص بفرع تأمين الضرر الذي يمثل 94.8% من البنيةالعامة للسوق، بينما يحوز فرع التأمين على الأشخاص على 5.2% فقط.

وفي غضون ذلك، ورغم مراهنة الجهات الوصية على الإصلاحات، للإرتقاء بمكانة الجزائر ضمن سوق التأمين الدولي، على ضوء مؤشري الكثافة والإختراق خلال المدة 1995–2012، بيد أنه بعد مرور 17 سنة على تلك الإصلاحات لم يتمكن القطاع من مجاراة الأحداث الجارية في سوق التأمين العالمية، ولم يستفد البلد من مكاسب العولمة المالية، بل على العكس تنامت المخاوف من غزو الشركات الأجنبية للسوق المحلية، إذ تتميز هذه الأخيرة بترسانتها الإدارية والتسويقية المرعبة، خصوصا وأنها تستهدف إجتياح الدول النامية وبسط سيطرتها ونفوذها على أسواقها.

خاتمة

نخلص إلى وجود فجوة عميقة بين الأداء التأميني الحقيقي (الفعلي) والأداء التأميني الكامن (المرتقب)، فحجم التأمينات بالجزائر بسيط جداً، بسبب عدم إستفادته القصوى من الإمكانات المادية المعطلة، وتفسير ذلك على مستويين:

أولا: ترمي دوائر القرار بالجزائر من خلال إطلاق المخططات التنموية الخماسية، إلى إستغلال الصلابة المالية الناتجة عن مكتسبات تراكم إحتياطات النقد الأجنبي، المتأتي من إرتفاع أسعار الطاقة، وهي كلها برامج تسعى إلى دعم النمو خارج الميزانية العامة، وقد تجلت هذه السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة. بيد أن القراءة المتأنيةوالفاحصة لحصيلة الإنجازات، تؤكد أن مقاربة تنويع بنية الإقتصاد الجزائري لم يطرأ عليها أيتغيير، أي دون إحداث قطيعة في مؤشرات الإقتصاد الكلي مع المواد الطاقوية، بل تميزت بالتبذير، وعدم التحديد المحكم للأولويات (دراسة

الجدوى)، وهذا يعود لعدة أسباب أهمها سوء التسيير، إذ كان من اللازم أن تقدم الحكومة تقييمامفصلا لما أنجز وما لم ينجز.

ثانيا: في سياق متصل، فإنه عند إستقراء القرائن الإحصائية والشواهد الميدانية من منظور مؤشري الكثافة والإختراق، نجد مكانة الجزائر ضمن ترتيب سوق التأمين العالمي بعيدة عن المعايير والمستويات الدولية، حيث يبقى إنتاج ونتائج صناعة التأمين ببلدنا ضعيفة ومتواضعة من حيث حجم الأقساط المكتتبة، سواء في جانب تأمينات الحياة أو غير الحياة، بيد أن السلطات تراهن على حزمة القوانين والتشريعات وعلى هيئات الإشراف والرقابة، للنهوض بالقطاع وتحسين مركزه التنافسي مقارنة بالأسواق الدولية، خصوصا في غضون معطيات وطروحات المرحلة القادمة، فالمستقبل يحوي في طياته هالة من المخاطر والتهديدات المنتظرة التي تنعكس سلباعلى أداء قطاع التأمين الجزائري، تضعه في وضعية صعبة وخطيرة، كما يتضمن العديد من المكاسب المحتملة والفرص المرتقبة التي تنعكس إيجابا على شركات التأمين الوطنية.

قائمة المراجع بالعربية

– رشيد بوكساني: إصلاح وواقع سوق التأمين الجزائري، مجلة الإصلاحات الإقتصاديةوالإندماج في الإقتصاد العالمي، العدد 1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006

– مجلة التأمين العراقية (http://misbahkamal.blogspot.com/search?updated-min=2010-01-01T00:00:00Z&updated-max=2011-01-01T00:00:00Z&max-results=26)

– الموقع الإلكتروني لمعهد التمويل الدولي (http://www.iif.com)

– الموقع الإلكتروني للوزارة الأولى (http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf)

– الموقع الإلكتروني لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية (http://www.minagri.dz)

– الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار (http://www.mipmepi.gov.dz/index_fr.php?page=reforme)

– الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (http://www.andi.dz/ar/index.php?fc=b_declare)

– الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة القطرية (http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A18BA154-34E1-40D5-84E9-3472A24ADD80.htm)

– الموقع الإلكتروني لجريدة القدس العربي بلندن (http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data\2010\08\08-04\04qpt15.htm)

– البرنامج الخماسي الجزائري: فرصة للإقلاع الإقتصادي أمإستمرار لنهج التبذير؟، مركزكارنيغي للشرق الأوسط،بيروت، لبنان، 2010 (http://carnegie-mec.org)

قائمة المراجع بالفرنسية

- François-Xavier Albouy: L'Algérie est un marché facile à développer, L'argus de l'assurance, N°6965, 2006
- Abdelmadjid Messaoudi: Libéralisation, Conseil national des assurances, 4ème Forum des assurances d'Alger,Hôtel El Aurassi, 2005
- Abdelmadjid Messaoudi: Situation et défis du secteur des assurances, 4ème Forum des assurances d'Alger,Hôtel El Aurassi, 2005
- Ahmed Ben Bitour: L'Algérie au troisième millénaire (défis et potentialités), Edition marinoor, Alger, 1988

- AbelmajidBouzidi: Les Années 90 de l'économie Algérienne, El Watan, Alger, 2001
- Mokhtar Naouri: Etude sur le marché Algérienne des assurances <<un fort potentiel à exploiter>>, Revue Algérienne des assurances, Edition UAR, N°4, 2001
- Sigma (N°6/2001)(N°2/2013), L'assurance dans le monde en 2000-2012 (http://www.suissre.com/Sigma)(Consulté le 5-3-2011)
- Bulletin des assurances (N°14/2011)(http://www.cna.dz/bulletin14/pdf)(Consulté le 1-7-2011)
- Marché des assurances en Algérie <<le taux d'évolution>>, Revue l'actuel international NRA (les nouvelle revues Algériennes), N°77, Alger, 2007
- Dossier (le marché des assurances et l'assurance dans la mondialisation), Investir Magazine, N°26, Alger, 2008